تتفاعل قضية استهداف ناقلة نفط الأسبوع الماضي، مع محاولة إسرائيل استغلال الهجوم لفرض ضغوط سياسية كبيرة على إيران، من دون استبعاد اقدامها على رد عسكري ايضا، في وقت كانت فيه طهران تحذّر من مواجهة اي مغامرة محتملة ضد مصالحها بتصرف سريع وقاس وجاد

حلفاء إسرائيل يكثفون الضغوط على إيران

بينت: لدينا أدلة تدين إيران في استهداف السفينة (Getty)

الفدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
طهران ـ **العربي الجديد**

تستعر المواجهة بين إسرائيل وحلفائها من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، على خلفية استهداف ناقلة نفط يوم الخميس الماضي في بحر عمان، تشغّلها شركة مملوكة للملياردير الإسرائيلي إيال عوفر، ما أدى إلى مقتل اثنين من طاقمها، بريطاني وروماني، لتوجّه تل أبيب وواشنطن ولندن اتهامات إلى طهران بالوقوف وراء الهجوم، مقابل نفي الأخيرة ضلوعها في الهجوم، وتوعدها بـ«ردّ سريع وقاس وجاد على أي مغامرة محتملة» ضدها. وفيما بدأت إسرائيل أمس الاثنين تحركها الدبلوماسي في سياق توظيف استهداف الناقلة لتسجيل نقاط في معركتها العسكرية والدبلوماسية ضد إيران، عبر تقديم طلب إلى مجلس الأمن الدولي لعقد جلسة خاصة لبحث استهداف السفينة، فإن التقديرات الإسرائيلية تتوقع أن تقدم تل أبيب أيضاً على رد عسكري ضد طهران.

وفي جديد الملف، وبعدما شنّت إسرائيل منذ وقوع العملية الخميس الماضي حملة دبلوماسية ضد إيران ونشاطاتها المختلفة في الخليج والإقليم، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» صباح أمس، أن السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة جلعاد أردان، كان ينوي أمس تقديم طلب إلى مجلس الأمن لعقد جلسة خاصة لبحث استهداف السفينة وما تسميه إسرائيل بتهديد حركة الملاحة العالمية. وكان رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت قد أعلن الأحد خلال جلسة للحكومة أن إسرائيل تملك أدلة استخبارية تدين إيران في استهداف السفينة المذكورة، مشيراً إلى أنها نقلت هذه المعلومات لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ودعا العالم أجمع إلى تشكيل سور منيع سياسياً وأمنياً ضد إيران، مؤكداً أن إسرائيل تواصل حوارها مع الحلفاء في العالم لتحديد الخطوات المقبلة ضد إيران.

من جهته، رأى المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أن الخطوات الدبلوماسية التي تنفّذها إسرائيل «لا تعني إهمال رد عسكري ضد إيران». وفي الماضي، كانت تمضي أسابيع قبل أن ترد إسرائيل على خطوات إيرانية ضدها. وبالإمكان الترجيح أنه في هذه المرة أيضاً ستكون هناك أنشطة في كلا القناتين، السياسية والعسكرية». من جهتها ذكرت إذاعة «كان»، أن القيادة السياسية الإسرائيلية مترددة حيال شكل وتوقيت الرد على استهداف الناقلة، والسؤال المركزي أمام صنّاع القرار هو إذا كانت ردة فعل إسرائيلية حالياً ستلحق ضرراً في محاولة استغلال الهجوم لمصلحة ممارسة ضغوط سياسية على إيران. وما زالت المداولات حول ذلك مستمرة، ولذلك تعتزم إسرائيل إشراك دول المنطقة بمعلومات استخبارية، من أجل زيادة التنديد بإيران، بما في ذلك أنشطة دبلوماسية في مؤسسات دولية، وفق «كان».

في المقابل، أعلن نائب السفير البريطاني في إسرائيل، مارك باور، أن في حوزة بريطانيا أدلة قاطعة على أن إيران هي المسؤولة عن الهجوم، وأن فريقاً بريطانياً سيصل إلى المنطقة من أجل إجراء تحقيق شامل، لكنه لفت إلى أن على إسرائيل «إجراء حساباتها» في ما يتعلق بالرد على استهداف الناقلة. وقال لإذاعة «كان» الإسرائيلية أمس، «دققنا في الأدلة بصورة حذرة. وهذا خرق واضح للقانون الدولي. ونعمل مع شركاء دوليين بشأن ردة فعل ندعو الإيرانيين إلى التوقف عن الأنشطة التي تسبب انعدام الاستقرار». وتطرق إلى نفي إيران استهدافها الناقلة، وقال «إذا لم تفعلوا ذلك، فمن فعل هذا ومن لديه الحافز لمهاجمة السفينة».

> سفير بريطانيا في إسرائيل: أدلة قاطعة على مسؤولية إيران

> كشف جهانغيري عن استهداف 12 ناقلة نفط إيرانية

وبعدما كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد شدد على أن بلده واثق من أن إيران شنت هذا الهجوم، «ونعمل مع شركائنا على درس الخطوات التالية ونتشاور مع حكومات المنطقة وخارجها من أجل رد مناسب ووشيك»، وإعلان نظيره البريطاني دومينيك راب في تغريدة أنها تعتبر أن الهجوم «قامت به إيران»، جدد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون القول أمس إن إيران تتحمّل تبعات الهجوم على السفينة، داعياً طهران لاحترام حرية الملاحة حول العالم.

وجاء ذلك بعدما كانت وزارة الخارجية البريطانية قد استدعت أمس الاثنين السفير الإيراني لديها محسن باهارفاند لاستيضاحه إزاء الهجوم. كما استدعت رومانيا السفير الإيراني لديها للبحث في الهجوم، فيما ردت الخارجية الإيرانية باستدعاء السفير الروماني لديها احتجاجاً على اتهام طهران باستهداف ناقلة النفط الإسرائيلية.

مقابل ذلك، جددت طهران أمس، نفيها الضلوع في الهجوم على السفينة، رافضة الاتهامات الأميركية والبريطانية لها بالتورط، ومتوعدة بـ«رد سريع وقاس وجاد على أي مغامرة محتملة لمصالحها». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، في بيان نشره على قناته في «تلغرام»، اتهامات بلينكن ورأب، بأنها «تنطوي على تناقضات واتهامات باطلة ومستفزة»، منذداً بها بقوة. وأضاف أن البيانات الأميركية البريطانية «منسّقة»، إذ اتهمت طهران في بادئ الأمر «بلا أي مستند ودليل، ثم تحدثوا عن احتمال ذلك». وشدد على أن إيران «حامية الحركة الآمنة للسفن في الخليج والمياه الدولية»، معلناً عن استعدادها للتعاون مع دول المنطقة لتأمين أمن الملاحة البحرية، مشيراً إلى أن وجود تدخلات من القوى الدولية في مياه الخليج ودوله «تخل بالأمن والاستقرار الإقليميين». وأعرب عن أسفه لـ«الصمت الداعم» للدول الغربية تجاه استهداف سفن إيران التجارية في البحر الأحمر والمياه الدولية.

ولم تعلن أي جهة إيرانية رسمية عن مسؤولية طهران عن الهجوم، لكن قناة «العالم» الإيرانية نقلت، السبت الماضي، عن مصادر وصفتها بـ«المطلعة» قولها إن الهجوم على السفينة جاء رداً على الهجوم الإسرائيلي على مطار الضبعة في منطقة القصير السورية قبل نحو أسبوع. في غضون ذلك، كشف النائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري، عن استهداف 12 ناقلة نفط إيرانية خلال السنوات الأخيرة، وإرسال إسرائيل عناصر إلى داخل الناقلات الإيرانية وتفجيرها، على حد تعبيره. تصريح جهانغيري جاء أمس خلال اللقاء الوداعي الذي جمع الرئيس الإيراني حسن روحاني وأعضاء حكومته، أمس. وجاء تصريح جهانغيري في سياق انتقاده موقف خصوم الحكومة السياسيين، قائلاً: «لم يسألنا أحد كيف تبيعون النفط؟ (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب لم يسمح ببيع برميل واحد. الحقوا أضراراً بـ12 ناقلة نفط لنا وفجّروها. إسرائيل كانت ترسل عناصر إلى داخل ناقلاتنا وتفجّرها».

تأجيل النظر في تهجير أهالي الشيخ جرّاح

> أجّلت المحكمة الإسرائيلية العليا النظر في قضية تهجير أربع عائلات فلسطينية من حي الشيخ جرّاح إلى موعد لم يُحدّد

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

سقط مقترح القُضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا، أمس الإثنين، خلال جلسة للنظر في التماسات أربع عائلات فلسطينية (الكرد، الجاعوني، اسكافي، والقاسم)، ضد قرارات إخلائها من منازلها في حي الشيخ جرّاح في مدينة القدس المحتلة وإحلال مستوطنين مكانها، بعدما رفض أهالي الحيّ والمستوطنون التوصل «لتسوية» بالشكل المقترح. وأجّلت المحكمة البت بالقرار من دون تعيين موعد جديد لجلسة أخرى، وكان حل التسوية المقترح ينص على أن تبقى العائلات الفلسطينية في بيوتها مقابل تعريف أفرادها بـ«مستأجرين محميين» (وهو مكرّر وليس جديداً)، أما الجديد بمقترح تسوية القُضاة فتمحور حول اعتبار المحكمة الجيل الحالي من أهالي الحي هو الجيل الأول وعدم اعتبارهم أبناء الجيل الثالث كما هم أساساً.

وبعد ساعات من المداولات والنقاشات، عرض قضاة المحكمة على الأهالي وطاقم المحامين اتفاقية يبقى بموجبها أفراد العائلات الفلسطينية في بيوتهم كمستأجرين محميين، لا يمكن إخراجهم، على أن تدفع هذه العائلات مبلغاً رمزياً لجمعية المستوطنين التي تملك الأرض. لكن العائلات الفلسطينية رفضت الاعتراف بملكية المستوطنين للأرض، حسبما أكد ذلك رئيس لجنة الحي يعقوب عرفة، كما تم رفض العرض من قبل المستوطنين. في المقابل، سمح القضاة للمحامين الذين يترافعون عن العائلات الفلسطينية بطرح الادعاءات الموضوعية، وليس القانونية فقط، فطرحوا كل الادعاءات بخصوص ملكية الأرض. وظهر أن ملف تسجيل الأراضي بملكية المستوطنين تنقصه تفاصيل قانونية عديدة، وأن التسجيل تم من دون إبلاغ المواطنين، وأنه ليست لديهم أي وثيقة ببيع الأرض من القرن الـ19 كما يدعون. كما أن الوصي العام حرّر هذه الأراضي حين لم تكن بملكية أحد، وأنه ليس هنالك أي ذكر لاعتراف الفلسطينيين بملكية المستوطنين للأرض، وأن الحكومة الأردنية أعطت الأرض للفلسطينيين بعد احتلال القدس. وفي عام 1968 تعهد وزير القضاء الإسرائيلي حينها شمشون شبيرا بأن لا يتم إخراج السكان من بيوتهم بحجة إعادة الأملاك لليهود أو أي حجة أخرى. من جهته، توقع رئيس لجنة الحي يعقوب عرفة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تعقد جلسة خاصة، الأسبوع المقبل، لمواصلة المداولات والنقاشات في القضية؛ علماً أن المحكمة لم تصدر أي قرار باستثناء تأجيل الجلسة لموعد لاحق.

> قدم المستوطنون وثائق مزوّرة للمحكمة حول ملكية الأرض

وترافقت الجلسة مع تظاهرة حاشدة شاركت فيها أعداد كبيرة من المواطنين، في وقفة احتجاجية نُظمت قبالة المحكمة. ورفع المشاركون فيها يافطات تؤكد على موقف الأهالي برفض الترحيل والتهجير. وشدّد نبيل الكرد، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن «قضية أهالي الحي تعكس غطرسة الاحتلال وسياساته في سلب أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم منها بوسائل الترهيب والتزوير»، وأشار إلى أن ما قدمه المستوطنون من وثائق للمحكمة هي وثائق مزورة ولا صحة لها، ولو كانت كذلك لأثبتوا ملكيتهم لها يدعون منذ عام 1972.

وكشف مراد عطية، من سكان الحي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «كان واحداً من أصل 20 فقط من أهل الحي سمح لهم بحضور تلك المداولات». وكان المحاميان حسني أبو حسين وسامي ارشيد، اللذان يمثلان العائلات الفلسطينية في الحي الشيخ جراح، قد قدما للمحكمة العليا للاحتلال رأياً قانونياً للخبيرة البريطانية الأراضي الخاضع لهيمنة المحافظين مسؤولية عدم نجاح هذه المفاوضات. يغادر المحاميان، فيما اصبح مغضوباً عليه من الجميع، من الشارع والتيار الإصلاحي المؤيد له سابقاً، والمحافظين والمرشد الأعلى، مع تقديمه «الاعتذار» وطلبه «الصفح» من الشعب، الأحد الماضي، «إذا كانت هناك عيوب ونواقص». حسب قوله، وسط موجة تساؤلات حوله مستقبله السياسي مشفوعة بدعوات محافظة لمحاكمته، غير أن التوقعات تذهب باتجاه اختياره من قبل خامنئي عضواً في مجمع تشخيص مصلحة النظام، فضلاً عن أنه حالياً عضو في مجلس خبراء القيادة.

حسن روحاني... نهاية عهد رئيس مغضوب عليه

> يغادر حسن روحاني السلطة وسط غضب شديد عليه في إيران، شعبياً ومن دوائر التيار المتشدد، خصوصاً مع فشله في تحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

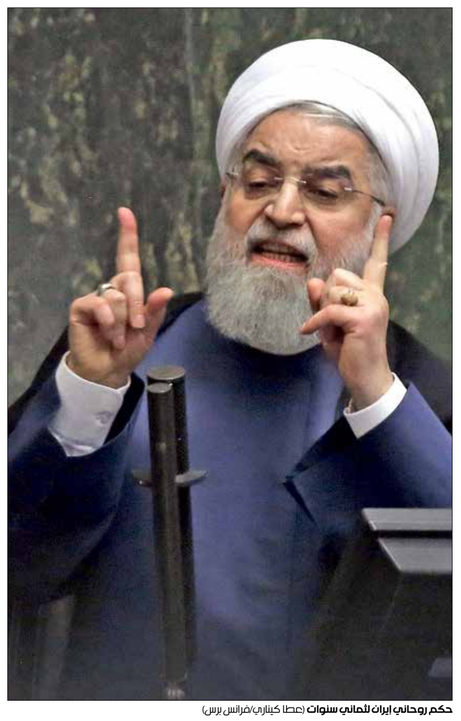
حكم روحاني إيران للأعوام سنوات (عصا كيناراي/فرانس برس)

تنتقل الرئاسة الإيرانية، اليوم الثلاثاء، من «المعتدل» حسن روحاني إلى «المحافظ» إبراهيم رئيسي بعد مصادقة المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، اليوم، على «حكم رئاسة الجمهورية» للرئيس المنتخب قبل يومين من مباشرة أعماله رسمياً بعد أدائه اليمين الدستورية الخميس المقبل. ويرافق روحاني الخميس بعد المراسم رئيسي إلى قصر الرئاسة في «باستور» لتسليمه السلطة، لتنتهي بذلك رئاسته المستمرة منذ ثماني سنوات منذ عام 2013 في دورتين متتاليتين. مغادرة روحاني الرئاسة تتجاوز انتهاء ولاية رئيس فحسب، إذ تشكل عملياً انتهاء عهد سياسي في حياة الجمهورية الإسلامية وبدء عهد آخر، فمن يخلف روحاني هو رئيس محافظ يعاكسه في الفكر والسياسة تماماً.

ثماني سنوات من رئاسة روحاني، حفلت بجملة تطورات كبيرة، تختلف طبيعتها ونتائجها في فترتي رئاسته، ما يستدعي حكماً مختلفاً على سجله وإدائه، لكن ما سيبقى في ذاكرة المواطن الإيراني هو آخر انطباع متشكل لديه عن الرئيس لحظة مغادرته السلطة.

روحاني «المعتدل» أبرز تلاميذ الرئيس الإيراني الراحل أكبر هاشمي رفسنجاني، بدأ رئاسته عام 2013 في ظروف مختلفة كانت تمر بها إيران داخلياً وخارجياً، نتيجة ثماني سنوات من حكم الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد، الذي أحدث عهده استقطاباً حاداً في الداخل، كانت احتجاجات 2009 أقسى فصوله، والتي اندلعت على خلفية الانتخابات الرئاسية التي جاءت بنجاد المتموضع راهناً في مربع المعارضة بتصريحاته «النارية» ضد السلطات. في ضوء هذا الوضع الداخلي واحتدام المواجهة مع الغرب على خلفية الملف النووي الإيراني، تعرّضت البلاد لعقوبات، هي الأولى من نوعها حينها، لقد روحاني نفسه على أنه مخلص البلاد، مطلقاً وعوداً براقة، فوجد فيه الإصلاحيون ضالتهم، واصطفوا خلفه وأوصلوه إلى الرئاسة، قبل أن تنتهي ولايته وسط خيبة لديهم منه. رأى الإصلاحيون ورفسنجاني أن روحاني بسبب خلفيته الأمنية، ومعرفته بتعقيدات الحكم، هو الأنسب لحل أزمات البلاد، خصوصاً مع الولايات المتحدة، باعتبارها الأزمة الأم. ومع بدء رئاسته، انكب روحاني، الملقب بـ«الشيخ الدبلوماسي»، على المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة، والتي انطلقت سراً في سلطنة عمان عام 2012، في آخر سنة من رئاسة نجاد، وسط معارضته وموافقة خامنئي، فنقل الملف من مجلس الأمن القومي إلى الخارجية ليقود وزير الخارجية محمد جواد ظريف المفاوضات.

نجح روحاني في ولايته الأولى في تسجيل اختراقات هامة على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة، ظلت محظورة طيلة عقود في السياسة الإيرانية. وتحت مظلة المفاوضات النووية مع مجموعة 5+1، أجريت لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية لقاءات مباشرة مع كبار المسؤولين الأميركيين، فأصبحت لقاءات ظريف مع نظيره الأميركي آنذاك جون كيري اعتيادية، فضلاً عن الاتصال الهاتفي الأول من نوعه الذي جرى بين روحاني والرئيس الأميركي حينها باراك أوباما عام 2013.

كانت نتيجة هذه الاختراقات انفراجة أزمة الملف النووي، وإبرام الاتفاق النووي في 14 يوليو/تموز 2015، بعد أن نجح روحاني في إقناع أركان الحكم وفي مقدمتهم خامنئي بالاتفاق والقبول الصارمة التي فرضت على برنامج إيران النووي مقابل رفع العقوبات الأممية والأميركية والأوروبية عنها، وإخراجها من تحت وطأة ستة قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي، التي وضعتها تحت الفصل السابع الذي يجيز تنفيذ العمل العسكري، بالإضافة إلى نجاحه لاحقاً في عقد أول وأضخم صفقة لتبادل السجناء مع الولايات المتحدة عام 2016.

لكن تزامناً مع هذه الانفراجة مع الغرب، تدهورت أكثر العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة، على وقع ثلاثة عوامل، الأول هو الموقف من الأزمة السورية، الثاني مهاجمة المقرات الدبلوماسية السعودية في إيران عام 2016، من قبل شباب محافظين غاضبين على إعدام الرياض رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر، والتي أفضت إلى قطع الرياض علاقاتها مع طهران وخفّض دول عربية أخرى علاقتها الدبلوماسية معها. أما العامل الثالث فهو القلق من التقارب الإيراني الغربي على حساب المنطقة بعد إبرام الاتفاق النووي.

وجد روحاني أن الخطوات الأولى لترميم العلاقات مع الولايات المتحدة قد اتُخذت على أمل أن تستكمل في خطوات أخرى تؤدي إلى «انفراجة تاريخية» في الأزمة القديمة، فتحدث روحاني عن اتفاقيات ثانية وثالثة بعد النشوة بالاتفاق النووي، قبل أن تخبو سريعاً وسط معارضة داخلية قوية من التيار المحافظ للاتفاق الأول (النووي) وكيل اتهامات ضده بـ«الخيانة» و«تعطيل» البرنامج النووي الإيراني. إلا أن رفع العقوبات عن إيران ضخ دماً جديداً في اقتصادها المترنح، وارتفعت سريعاً صادراتها النفطية إلى 2,5 مليون برميل يومياً، ما نفّس الأزمة الاقتصادية وترك آثاراً إيجابية في نفوس الإيرانيين الذين ردوا الجميل بالالتفاف خلف روحاني خلال انتخابات 2017 في مواجهة المحافظين ومرشحهم إبراهيم رئيسي، ومنحوه 24 مليون صوت، أي أكثر بـ6 ملايين صوت من عام 2013.

انتهت ولاية روحاني الأولى على وقع هذا الانطباع الإيجابي عنه وعن سياسته الخارجية، فبما سياسته الداخلية لم ترقَ إلى المستوى المطلوب لدى الناخبين المصوتين له والإصلاحيين لجهة عدم تنفيذ وعوده بشأن تحسين الحريات العامة واستمرار الإقامة الجبرية للزعيمين الإصلاحيين، برره البعض حينها بأولوية السياسة الخارجية والتركيز على رفع العقوبات وعدم رغبة الرئيس في إغضاب مؤسسات الحكم.

بدا روحاني المنتشي بإنجازه «الأكبر» المتمثل في الاتفاق النووي ورفع العقوبات، دورته الرئاسية الثانية في مايو/أيار 2017 بوعود استكمال تحسين الوضع الاقتصادي وصون حقوق المواطنة والحريات العامة وإنهاء الإقامة الجبرية لمير حسين موسوي ومهدي كروبي، غير أن الرياح بدأت تجري بما لا تشتهي السفن، فجاءت ولايته الثانية بعد أشهر قليلة من تسلم دونالد ترامب، العدو اللدود للاتفاق النووي، الحكم في الولايات المتحدة، نفذ ترامب في 8 مايو 2018 وعده بالانسحاب من الاتفاق النووي، مدشناً استراتيجية «الضغوط القصوى» على إيران، والتي كانت لها ارتدادات كبيرة داخلها وغيّرت موازين القوة لصالح المحافظين على حساب الحكومة والإصلاحيين، فوجد التيار المحافظ في ترامب فرصة للنيل من المنافسين وإفشال تجربتهم في التقارب مع الغرب، فضلاً عن تطورات دراماتيكية كادت أن تشعل مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة، خصوصاً بعد اغتيال قائد «فيلق القدس» الجنرال قاسم سليماني، مطلع 2020 في بغداد.

أطاح ترامب مكسب روحاني الوحيد، وزاد مصاعبه عبر شنّ حرب اقتصادية على إيران، لتستدير الحكومة شرقاً خصوصاً نحو دول الجوار اضطراراً بحثاً عن منافذ في مواجهة العقوبات التي أحدثت أزمة اقتصادية متفاقمة منذ ثلاث سنوات، ووضعت روحاني وحكومته في مواجهة الشارع والمحافظين. غير أن هذه الأستدارة المتأخرة لم تسد الفراغ الناجم عن الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي. وما زاد الطين بلة، وفق مراقبين، مواجهة حكومة روحاني تداعيات العقوبات بسوء إدارة وقرارات مرتبكة ومتسرعة، مثل رفع أسعار البنزين ثلاثة أضعاف بشكل مفاجئ، في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ما أشعل أكبر احتجاجات في إيران، خلّفت 230 قتيلاً وأكثر من ألفي جريح، وفق السلطات.

جلب هذا السلوك المرتبك في مواجهة الأزمة الاقتصادية وطريقة التعاطي مع الاحتجاجات وقتلاها ومعتقليها، وحادث إسقاط الطائرة الأوكرانية من قبل الدفاع الجوي الإيراني مطلع 2019، وتطورات أخرى، مزيداً من الغضب في الشارع الإيراني تجاه حكومة روحاني والسلطات، وتسبّب ذلك بابتعاد الإصلاحيين عنه تدريجياً وانضمامهم إلى الضفة المنتقدة. أما روحاني نفسه فالقى اللوم خلال السنوات الماضية على خصومه السياسيين.

> انتقادات خامنئي

> ودّع المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي (الصورة)، الأربعاء الماضي، الحكومة ورئيسها حسن روحاني في آخر اجتماع عتاب وانتقاد، إذ دعا الأجيال المقبلة في إيران إلى استخلاص التجربة من «فشل» رهان الحكومة على الغرب والتفاوض مع الولايات المتحدة، مع رده بطريقة غير مباشرة على تحميل روحاني البرلمان مسؤولية فشل المفاوضات، موجّها أصابع الاتهام للولايات المتحدة، وقال إنها طرحت شروطاً و«لم ولن ترفع العقوبات».

وأخيراً أحيا وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، وهو المؤيد للاتفاق النووي الآمال، أملاً لدى روحاني لإحياء الاتفاق ليغادر السلطة بعد رفع العقوبات، فخاضت طهران وواشنطن سبع جولات تفاوض في فيينا منذ إبريل/نيسان الماضي، لكنها لم تفضِ إلى تحقيق هدف روحاني، الذي أخذ يحمّل البرلمان الإيراني الخاضع لهيمنة المحافظين مسؤولية عدم نجاح هذه المفاوضات. يغادر روحاني السلطة، فيما أصبح مغضوباً عليه من الجميع، من الشارع والتيار الإصلاحي المؤيد له سابقاً، والمحافظين والمرشد الأعلى، مع تقديمه «الاعتذار» وطلبه «الصفح» من الشعب، الأحد الماضي، «إذا كانت هناك عيوب ونواقص». حسب قوله، وسط موجة تساؤلات حوله مستقبله السياسي مشفوعة بدعوات محافظة لمحاكمته، غير أن التوقعات تذهب باتجاه اختياره من قبل خامنئي عضواً في مجمع تشخيص مصلحة النظام، فضلاً عن أنه حالياً عضو في مجلس خبراء القيادة.

شرق غرب

لبنان: تراجع التفاؤل بتشكيل الحكومة

لا تبدو أجواء تشكيل الحكومة اللبنانية مشجعة، بعد زيارة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي (الصورة)، أمس الإثنين، إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، في ظل تعقيدات حول توزيع الحقائب سياسياً وطائفياً. وقال ميقاتي بعد لقاء عون: كنت أتمنى تشكيل حكومة قبل 4 أغسطس/آب (موعد الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت)، والرئيس عون لديه ارتباطات (اليوم) الثلاثاء، ولهذا سنجتمع يوم الخميس. وشدّد على أن «مهلة التكليف لن تكون مفتوحة وليفهم من يفهم». وأكد أنه ينطلق من مبدأ المحافظة على نفس التوزيع الطائفية والمذهبية للحقائب الوزارية في الحكومات السابقة.

(العربي الجديد)

ذكرى انفجار بيروت: تحضيرات شعبية واستنفار أمني

بدأت، أمس الإثنين، التحضيرات الشعبية في لبنان للذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت، التي يصادف موعدها غداً الأربعاء. وفي ظل الدعوات المكثفة للمشاركة في تحركات تضامنية مع أهالي ضحايا انفجار المرفأ، أعلنت السلطات الأمنية حالة التأهب وتنظيم حواجزها ونقاطها لـ«حفظ الأمن» على حد قولها. مع العلم أنه في العام الماضي، شهدت التظاهرات التي تلت الانفجار صدامات عنيفة بين المتظاهرين والقوى الأمنية.

(العربي الجديد)

الرجوب: السلطة تتحمّل مسؤولية مقتل بنات

أكد أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، أمس الإثنين، أن السلطة الفلسطينية تتحمّل مسؤولية مقتل المعارض السياسي نزار بنات، مشدّداً على أنه لم يكن هناك قرار بقتله. ورد عمار بنات، ابن عم نزار، على كلام الرجوب بقوله: «تمّت تصفية نزار بقرار مسبق (اغتيال مع سبق الإصرار والترصد)، وخرج هذا القرار من مكتب محافظ الخليل (جبرين البكري) قبل يوم من تنفيذ الجريمة ولم يحصل خطأ أثناء الاعتقال».

(العربي الجديد)

وزير الخارجية الإيطالي في ليبيا

استقبل رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي (الصورة)، أمس الإثنين، وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو في مقر المجلس الرئاسي في العاصمة طرابلس. والتقى دي مايو عدداً من المسؤولين في الحكومة، من بينهم رئيسها عبد الحميد الدبيبة، ووزيرة الخارجية نجلاء المنقوش، لبحث ملفات عدة، أبرزها الهجرة غير الشرعية.

(العربي الجديد)

ضحايا في هجوم لـ«داعش» شمالي العراق

قُتل شخصان وأصيب 5 آخرون في هجوم شنه عناصر من تنظيم «داعش»، على منازل بقضاء الضلوعية، التابع لمحافظة صلاح الدين، شمالي العراق، أمس الإثنين، حسبما أفاد مصدر أمني. من جهته، ألقى جهاز مكافحة الإرهاب في العراق القبض على خمسة عناصر متهمين بـ«الإرهاب»، بينهم 4 من قيادات «داعش»، شمالي البلاد، بالتنسيق مع قوات «الأسايش» في إقليم كردستان.

(قنا)

الخلاف

مرّ خبر نيل إسرائيل صفة عضو مراقب في الاتحاد الافريقي، يوم 22 يوليو/تموز الماضي، بالحد الادنى من الضجة، وذلك يرقى إلى مرتبة الفضيحة الناتجة عن حيلة وتواطؤ. حيلة بطلها رئيس المفوضية الافريقية موسى فكي محمد، وتواطؤ من دولة المقر، إثيوبيا. اما الإهانة الكبرى فكانت بلا شك الصمت العربي الافريقي الذي لم تخرقه سوى الجزائر التي تقود حالياً مسعى دبلوماسياً مع مجموعة من البلدان الافريقية، لإبطال تلك العضوية. تتبّع الخبر وما سبقه وما تلاه، يكشف ان إسرائيل واصدقاء افارقة لها يحضّرون للمشروع منذ سنوات. اما الثابت الذي اعترف به الإعلام العبري، فهو ان اتفاقات التطبيع مع المغرب والسودان اسهمت في التمهيد لقبول إسرائيل في الاتحاد الافريقي، وهو امر ضروري بالنسبة لتل ابيب «لمعرفة ما يحدث» داخل اروقة الاتحاد القاري، ذلك ان افريقيا بالنسبة لها سوق ضخم لمنتجاتها الأمنية الاستخباراتية

إسرائيل عضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي

حيلة بطلها رئيس المفوضية

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**
الجزائر ـ **عثمان لحياني**
صالح النعامي

بعد 19 عاماً على إحباط محاولاتها الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت تحمل فيها إسرائيل صفة مراقب، عادت إسرائيل مرة أخرى لتنال هذه الصفة في 22 يوليو/تموز الماضي. حصل ذلك بموجب صفقة هي أقرب إلى الحيلة، بطلها رئيس مفوضية الاتحاد موسى فكي محمد، وسط صمت أغلبية أعضاء الاتحاد، باستثناء الجزائر، قبل أن تنضم جنوب أفريقيا ومن ثم ناميبيا للتنديد بالخطوة المخالفة للنظام الداخلي للاتحاد الأفريقي.

حصل الإعلان عن منح إسرائيل صفة المراقب غداة لقاء جمع اليلي ادماسو السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا وتشاد وبوروندي، مع رئيس مفوضية الاتحاد (ومقرها أديس أبابا) موسى فكي محمد. لا تصويت حصل ولا مشاورات بين الدول الأعضاء الـ55 في الاتحاد. وفي ظل احتفاء إسرائيل بـ«إنجاز» طال انتظاره من وجهة نظرها، تراهن عليه لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية عدة، تُطرح تساؤلات حول كيفية تمرير قرار قبول عضوية إسرائيل بصفة مراقب من قبل فكي، من دون تفاهم مع الدول الأعضاء، وحول مدى خرق مبادئ الاتحاد وأهدافه، ودور إثيوبيا دولة المقر والتي تملك علاقات متنامية مع إسرائيل، فضلاً عن تساؤلات أخرى عن سبب صمت معظم الدول العربية المنضوية في الاتحاد والتي تشكل 10 من أصل 55 دولة. وباستثناء الجزائر لم يصدر أي موقف عن كل من مصر، السودان، تونس، ليبيا، المغرب، الصومال، موريتانيا، جيبوتي، وجزر القمر. وصدم هذا الصمت ممثلي بلدان غير عربية في الاتحاد بقدر ما فاجأتهم حيلة «تهريب» إعطاء صفة المراقب للدولة العبرية.

تنديد ثلاثي واحتفاء إسرائيلي

أخذت الجزائر على عاتقها مهمة الاعتراض أولاً، ومن ثم التحرك من أجل إلغاء هذا القرار، وهو ما تداول معلومات عن قيادتها تكتلاً من 14 دولة للاعتراض على القرار وطرد إسرائيل مجدداً. وعلمت «العربي الجديد» أن الجزائر تقود بالفعل مبادرة بالتنسيق مع 13 دولة أفريقية أخرى توسعة في الوقت الحالي إلى 21 دولة لسحب صفة مراقب من إسرائيل، وقال مصدر دبلوماسي رفيع لـ«العربي الجديد»، إن الجزائر تجري اتصالات رفيعة المستوى، لصياغة لائحة قرار أفريقي يُطرح على الاجتماع المقبل لدول الاتحاد، لإلغاء قرار قبول إسرائيل كدولة مراقبة في الاتحاد، بالاعتماد على أكبر حليفين للجزائر في الاتحاد، وهما نيجيريا وجنوب أفريقيا. وذكر المصدر أن الجزائر حصلت على دعم دول عديدة، منها، النيجر ومالي وليبيا وتونس وموريتانيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيريا وتنزانيا وجزر القمر والغابون وإريتريا وزيمبابوي وجزر السيشل. وأكد المصدر أن الجزائر تبحث في السياق نفسه عن تطوير المبادرة، وأن تطرح على أساسها تعديلاً على الاتحاد، وأكد المصدر أن وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة وضع هذا الملف ضمن أبرز النقاط والقضايا التي تطرق لها في جولته الدبلوماسية الأخيرة، والتي شملت أربع دول هي إثيوبيا والسودان ومصر وتونس، موضحاً أن لعمامرة أبلغ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيسة الإثيوبية ساهلي وورك زودي ووزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي الموقف الجزائري الرافض لوجود دولة احتلال داخل إطار الاتحاد الأفريقي بأي صفة كانت. كما عبّر لعمامرة في أديس أبابا لنائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مونيك نسانزاباغانو عن موقف الجزائر، وعن وجود تعارض أخلاقي وسياسي بين المواثيق التحريرية «لمنظمتنا القارية، مع التشديد على ضرورة الالتزام بالمبادئ والأهداف التي قامت من أجلها». كما أكد لمفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية وقضايا السلم والأمن، بانكول أديوي، الموقف نفسه.

وقالت وزارة الخارجية الجزائرية، في بيان في 25 يوليو، إن هذا القرار تم اتخاذه من دون مشاورات موسعة مسبقة مع الدول الأعضاء وإنه لا يحمل أي صفة أو قدرة لإضفاء الشرعية على ممارسات وسلوكيات المراقب الجديد (إسرائيل)، التي تتعارض تماماً مع القيم والمبادئ التي ينص عليها القانون الأساسي للاتحاد الأفريقي. وأضافت: «الضجة الإعلامية حول هذا الموضوع، الذي لا يعدو أن يكون حدثاً أكثر منه اختراقاً ذا بُعد استراتيجي، لا يمكنها الإضرار بالمتطلبات الأساسية لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على النحو الذي كرسته أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره، وعلى النحو الذي نصّت عليه المبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية المنعقدة عام 2002 في بيروت، والتي حظيت بالدعم الكامل من قبل الاتحاد الأفريقي». وذكرت أن «القرار الأخير لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بقبول إسرائيل مراقباً جديداً، وإن لن يدخل ضمن صلاحياته الإدارية، فإنه ليس من شأنه أن يؤثر على الدعم الثابت والفعال للمنظمة القارية تجاه القضية الفلسطينية، والتزامها بتجسيد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وأهمها إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس». وأوضح بيان الخارجية أن نظم عمل الاتحاد الأفريقي لا تمنح أي إمكانية للدول المراقبة السبع والثمانين من خارج أفريقيا للتأثير على مواقف المنظمة القارية، التي يعد تحديدها اختصاصاً حصرياً للدول الأعضاء.

عقب ذلك، قالت وزارة خارجية جنوب أفريقيا في بيان في 28 يوليو «إن جنوب أفريقيا تشعر بصدمة بسبب القرار التعسفي وغير المبرر»، وإن مفوضية الاتحاد الأفريقي «اتخذت هذا القرار من جانب واحد ومن دون إجراء مشاورات مع أعضائها». وأشارت إلى أن هذا القرار تم اتخاذه في عام تعرض فيه الشعب الفلسطيني لقصف مدمر واستمرار الاستيطان غير القانوني على الأراضي المحتلة. ولفتت إلى أن قرار منح إسرائيل صفة مراقب، لا يتوافق مع موقف الاتحاد الأفريقي الرافض بشدة لمقتل الفلسطينيين وتدمير بنأهم التحتية المدنية، موضحة أنّه ينبغي ألا تخفي إسرائيل بصفة مراقبة في الاتحاد الأفريقي، كونها لا تمتلك الرغبة في التفاوض بلا شروط مع الفلسطينيين لإحلال السلام.

بدورها، عبّرت الحكومة الناميبية في 29 يوليو عن اعتراضها على قرار مفوضية الاتحاد الأفريقي بمنح إسرائيل صفة المراقب في الهيئة الأفريقية، معربة عن نيّتها تقديم اعتراضها بشكل رسمي لرئيس المفوضية. وجاء في بيان لوزارة العلاقات الدولية والتعاون الناميبية: «علمت حكومة ناميبيا ببالغ القلق والتأسف أن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي قد استلم أوراق اعتماد سفير إسرائيل، مانحاً الكيان الإسرائيلي صفة الملاحظ في الاتحاد الأفريقي». واعتبرت الحكومة الناميبية أن "منح صفة الملاحظ لقوة استعمارية يتعارض ومبادئ العقد التأسيسي للاتحاد الأفريقي، خصوصاً في الوقت الذي تضاعف فيه إسرائيل أعمالها القمعية، خارقة كلياً القانون الدولي وضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان في فلسطين». وبحسب البيان، فإن هذا القرار «يتعارض والالتزام الثابت والقوي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الداعم للقضية الفلسطينية، ودليل ذلك مختلف الإعلانات المصادق عليها خلال الدورات العادية للجمعية»، باعتبار أن إقامة حل الدولتين من شأنها حل النزاع في الشرق الأوسط. وأكدت ناميبيا أن الكيان الصهيوني «لا يمكنه استرجاع عضوية المراقب لدى الاتحاد الأفريقي إلا شريطة أن يكف عن احتلال فلسطين ويمنح لشعبها حق تقرير المصير».

في المقابل، احتفت الدوائر الرسمية والإعلامية في تل أبيب بالقرار، في ظل التأكيد على دور اتفاقات التطبيع في تحقيق هذا الإنجاز. وعدّ وزير الخارجية يئير لبيد يوم صدور القرار بأنه «يمثل عبداً للعلاقات الأفريقية الإسرائيلية». وكتب لبيد على حسابه على «تويتر»: «هذا الإنجاز هو نتاج الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية وتحديداً شعبة أفريقيا في الوزارة وسفارات إسرائيل في القارة، هذا الإنجاز سيساعدنا على تقوية أنشطتنا داخل القارة وفي العلاقة مع دولها». وحسب لبيد، فإن قبول عضوية إسرائيل في الاتحاد الأفريقي «يصحح المسار الذي كان سائداً بين الطرفين والذي ساد لعقدين، هذا التطور يمثل جزءاً من الجهود الهادفة إلى تقوية السياسة الخارجية لإسرائيل». أما سلفه وزير الخارجية السابق غابي أشكنازي فقد عبّر عن "سعادته" بالقرار الأفريقي، ووصفه بـ"الخطوة السياسية الاستراتيجية». واضاف في حسابه على «تويتر» أن قبول إسرائيل كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي كان "أحد الأهداف الرئيسية التي وضعها أمام وزارة الخارجية»، معتبراً أن تقديم سفير إسرائيل في إثيوبيا أوراق اعتماده كعضو مراقب في مقر الاتحاد دليل على تحقيق هذا الهدف. وأشار إلى أن سفارات إسرائيل في أفريقيا وأطراف أخرى أسهمت في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز علاقات إسرائيل بأفريقيا في مجالات: الصحة، الاقتصاد، الأمن، ومجالات كثيرة أخرى.

من جهتها، أبرزت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية حقيقة أن اتفاقات التطبيع التي وقّعتها إسرائيل مع كل من المغرب والسودان، وتدشين العلاقات الدبلوماسية مع تشاد وغينيا، أسهمت في التمهيد لقبول إسرائيل في الاتحاد الأفريقي. ولفتت الصحيفة إلى أن إسرائيل حاولت خلال الأعوام الماضية الحصول مجدداً على عضوية الاتحاد الأفريقي، لكنها لم تنجح في ذلك، منوهة إلى أن الخارجية الإسرائيلية شنّت في الأشهر الماضية "حملة سياسية" بهدف جعل هذا الهدف ممكناً. وأوضحت أنه في إطار هذه الحملة توجهت نائبة وكيل الخارجية للشؤون الأفريقية عليزا بن نون إلى أديس أبابا والتقت بثلاثين من ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لإقناعهم بقبول عضوية إسرائيل كعضو مراقب في هذه المنظمة. ونقلت الصحيفة عن بن نون قولها: «لا تكمن أهمية هذه الخطوة فقط في حقيقة أنها تعزز الاعتراف السياسي بإسرائيل، بل توفر طاقة كامنة للتعاون في الكثير من المجالات، لا سيما في مكافحة الإرهاب وكورونا». وحسب الصحيفة، فإن حصول إسرائيل مجدداً على مكانة عضو مراقب في الاتحاد الأفريقي سيحسّن من قدرتها على تعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية ويوفر الفرصة لتدشين مشاريع مشتركة في الكثير من المجالات، وضمنها مشاريع تتعلق بمواجهة الإرهاب ومكافحة تفشي وباء كورونا. وأوضحت الصحيفة أن إسرائيل تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع 46 دولة من دول الاتحاد الأفريقية التي يبلغ عددها 55 دولة.

أما صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية فاعتبرت أن قبول إسرائيل عضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي يمنح الشركات الإسرائيلية فرصة للاستثمار هناك بشكل كبير، معتبرة أن الطاقة الكامنة في هذه المجال «هائلة». وشددت الصحيفة على أن مجالات الطاقة، الزراعة، والمياه، تمثل المجالات الرئيسية التي تسمح للمستثمرين الإسرائيليين بالعمل في أفريقيا، مشيرة إلى أن ما يزيد من أهمية الفرص الاقتصادية للاستثمار في أفريقيا حقيقة حصول القارة على مساعدات مالية ضخمة بالإضافة إلى الفرص التي يمنحها «الصندوق الأفريقي».

كيف يتم منح عضوية المراقب في الاتحاد الافريقي؟

بموجب محاضر اجتماع المجلس التنفيذي في الدورة العادية السادسة في العاصمة النيجيرية ابوجا، في الفترة الممتدة بين 24 و28 يناير/كانون الثاني 2005، فقد تم اعتماد الوثيقة التي تحمل رقم «EX.CL/ (VI) 161»، بعنوان مشروع معايير منح صفة المراقب ونظام الاعتماد داخل الاتحاد الأفريقي. ديسمبر 2004، فإن المبادئ التي يجب تطبيقها في اعتماد الدول غير الأفريقية لدى الاتحاد الأفريقية، تتضمن:

أولاً: يجب أن تتطابق أهداف وغايات الدول غير الأفريقية الراغبة في الاعتماد مع روح وأهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي كما وردت في القانون التأسيسي.

ثانياً: الوصول إلى وثائق الاتحاد الأفريقي على أن تكون:

(أ) غير ذات طابع سرّي.

(ب) تتناول مسائل ذات اهتمام للمراقبين المعنيين.

ثالثاً: المشاركة في اجتماعات أجهزة الاتحاد الأفريقي فقط وفقاً للشروط الواردة في هذا الجزء.

رابعاً: بإذن رئيس المؤتمر، المشاركة في مداولات الاجتماعات التي يدعون لحضورها من دون حق التصويت.

خامساً: بإذن من رئيس مؤتمرات متخصصة يدعون لحضورها، الإدلاء ببيان حول مسألة تهمهم على أن يرسل نص البيان إلى رئيس المؤتمر مسبقاً عن طريق رئيس المفوضية.

سادساً: إعطاء الكلمة لهم خلال الاجتماعات العلنية التي يدعون لحضورها للتحدث حتى يتمكنوا من الرد على أسئلة قد توجهها إليهم الدول الأعضاء.

وبخصوص العلاقات بين الاتحاد الافريقي والدول غير الافريقية المعتمدة:

أولاً: تتعهد الدول غير الأفريقية المعتمدة بإقامة علاقات تعاون وثيقة مع الاتحاد الافريقي والراغبة في الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي أن تبلغ رئيس المفوضية بذلك.

ثانياً: ينظر الرئيس في مثل هذه الطلبات وفقاً للمبادئ والأهداف الواردة في القانون التأسيسي والمقررات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي ويبلغ الدول الأعضاء بالأمر للحصول على تعليقاتها وملاحظاتها.

ثالثاً: إن لم يكن هناك اعتراض في غضون خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ الإشعار، يقبل الرئيس أوراق اعتماد رئيس بعثة أو ممثل الدولة غير الأفريقية.

رابعاً: في حالة الاعتراض، لا يقوم رئيس المفوضية بمعالجة الطلب وإنما يدرج المسألة في جدول أعمال المجلس التنفيذي.

أما بشأن عملية اعتماد الدول غير الأفريقية فإنه يجب:

أولاً: على الدول غير الأفريقية المعتمدة لدى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية والراغبة في الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي أن تبلغ رئيس المفوضية بذلك.

ثانياً: ينظر الرئيس في مثل هذه الطلبات وفقاً للمبادئ والأهداف الواردة في القانون التأسيسي والمقررات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي ويبلغ الدول الأعضاء بالأمر للحصول على تعليقاتها وملاحظاتها.

ثالثاً: إن لم يكن هناك اعتراض في غضون خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ الإشعار، يقبل الرئيس أوراق اعتماد رئيس بعثة أو ممثل الدولة غير الأفريقية.

رابعاً: في حالة الاعتراض، لا يقوم رئيس المفوضية بمعالجة الطلب وإنما يدرج المسألة في جدول أعمال المجلس التنفيذي.

أما بشأن حقوق الدول غير الافريقية المعتمدة في مداولات اجتماعات الاتحاد الافريقي فإنه يجوز لرؤساء بعثات او ممثلي الدول غير الافريقية المعتمدة:

أولاً: أن توجه إليهم الدعوة لحضور الدورات العلنية لمؤتمرات الاتحاد الأفريقي ذات الاهتمام بالنسبة لهم.

ثانياً: الوصول إلى وثائق الاتحاد الأفريقي على أن تكون:

(أ) غير ذات طابع سرّي.

(ب) تتناول مسائل ذات اهتمام للمراقبين المعنيين.

ثالثاً: المشاركة في اجتماعات أجهزة الاتحاد الأفريقي فقط وفقاً للشروط الواردة في هذا الجزء.

رابعاً: بإذن رئيس المؤتمر، المشاركة في مداولات الاجتماعات التي يدعون لحضورها من دون حق التصويت.

خامساً: بإذن من رئيس مؤتمرات متخصصة يدعون لحضورها، الإدلاء ببيان حول مسألة

عصف بالاصلاح

يقول الباحث السوداني المقيم في اديس ابابا عباس محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، ان تحرير قرار قبول اسرائيل من دون اتباع الاجراءات في مثل هذه الحالات او احترام المؤسسات، ينطوي على سابقة خطيرة ستعصف بمشروع الاصلاح الذي قاده الرئيس الرواندي بول كاغامي (الصورة) في اديس، ومن الصعب الجزم بعدم وقف وراء هذه الخطوة تحديدا سوى الذي قاد ته ابوظبي اخيرا مما الزسا على تماسك موقف الاتحاد الافريقي تجاه الراسخ دعم القضية الفلسطينية. ويتوقع ان يتم طرح الموضوع داخل مؤسسات الاتحاد الافريقي بعدما تم ضمان ادراجه في الاجندة والمناقشات وسيتم التصويت عليه وربما يحصل على موافقة بعض الدول.

ديبي ونتنياهو في تشاد عام 2019 (إبراهيم أديبي/فرانس برس)

لم يشاور فكي الدول الاعضاء في القرار (يسوف سانوغو/فرانس برس)

ابحث عن موسى فكي

ويشير الحديث عن عدم إجراء مشاورات إلى دور رئيس المفوضية موسى فكي محمد الحاسم في تمرير القرار، نظراً لأنه تناط به مسؤولية النظر إلى قرار فكي كانه جاء بمعزل عن التنسيق مع دولة المقر إثيوبيا او بلده تشاد. وتشهد العلاقات الإسرائيلية التشادية نمواً منذ نهاية 2018 عندما زار الرئيس إدريس ديبي (توفي في إبريل/نيسان 2021) تل أبيب، في حين أعلن رسمياً عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وإسرائيل في 7 يوليو/تموز من ذلك العام خلال زيارة قام بها نتنياهو إلى أديس أبابا ضمن جولة أفريقية، إن «إسرائيل تعمل بجد في العديد من الدول الأفريقية. لا يوجد سبب لحرمان إسرائيل من صفة المراقب».

ولخص دبلوماسي إسرائيلي لم يتم الكشف عن اسمه، في حديث مع صحيفة «هآرتس»، الاختراق الذي تحقق بالقول إن نيل صفة المراقب «لا يعني الكثير» لكنه لا يزال «رمزاً مهماً للغاية». ولفت إلى أن إسرائيل، التي أصبحت «منبوذة» في أفريقيا خلال السبعينيات من القرن الماضي، قد عادت إلى الطاولة، وأن العديد من خصومها التقليديين لم يعودوا يدفعون لاستبعادها، على حد وصفه. وبحسب الدبلوماسي نفسه، فإن التواجد الفعلي في الاجتماعات يسمح لإسرائيل «بمعرفة ما يحدث» وتتبّع «التطورات والمبادرات الدول الحريق، خصوصاً غير المطّلعة مع إسرائيل»، التي لديها استراتيجية بعيدة المدى لكل خطواتها لتنفيذ مصالحها على حساب القضايا الكلية للدول الأفريقية، وبما يشكك في نزاهة كل القرارات التي صدرت أو تصدر تالياً عن الاتحاد. ثانيها، أن توقيت صدور القرار، وعن المفوضية، يدفع البعض للربط بينه وبين قضية سد النهضة والدور الإسرائيلي في دول حوض النيل وملف المياه في القارة الأفريقية. ثالثها، القدرة الإسرائيلية على اختراق اهم منظومة سياسية في القارة الأفريقية، بعد نجاح سياسة التغلغل والانتشار التي تمت خلال العقود الماضية، وبناء علاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية وعسكرية مع أغلبية دول القارة. ويرى عبد الشافي أن الصمت العربي عن هذا القرار، جاء منطقياً في ظل اتفاقيات التطبيع التي تمت بين معظم الدول العربية والكيان الصهيوني، والتي تنامت خلال العامين 2020 و2021، وشملت بعض الدول العربية الأفريقية مثل السودان والمملكة المغربية، إلى جانب علاقات إسرائيل السابقة مع مصر وموريتانيا، مضيفاً «مع عدم استقرار الأوضاع في ليبيا وتونس والصومال، كان طبيعياً أن ننشد هذه الحالة من الصمت، وهو ما يدفع الكثير من الدول الأفريقية غير العربية إلى عدم الاعتراض او التحفظ، لأنه إذا كانت النظم العربية قد تنازلت عن القضية الفلسطينية، وهي قضيتهم المركزية في صراعهم مع الكيان الصهيوني، فمن باب أولى ألا تهتم النظم الأفريقية بهذه القضية». ويوضح عبد الشافي أن "تمرير القرار عبر أمانة سر الاتحاد، يوفر فرصة للتواصل السياسي بين الدول الرافضة أو المتحفظة، مثل الجزائر وجنوب أفريقيا، لقيادة عمل فاعل مع باقي الدول الأفريقية للتصدي لمثل هذا القرار، وتهديد هذه الدول بتجميد عضويتها في الاتحاد، إذا كانت رافضة بجدية لوجود الكيان الصهيوني في هذه المنظومة، واختراقها، سعياً نحو الهيمنة عليها مستقبلاً».

من جهته، يقول الباحث المصري في معهد الدراسات المستقبلية في بيروت، الدكتور محمد عبد الكريم، في حديث مع «العربي الجديد»، إن لقاء السفير الإسرائيلي في إثيوبيا قبل شهور مع ممثلي نحو 30 دولة أفريقية في الاتحاد كان بمنزلة المحطة النهائية قبيل إعلان رئيس مفوضية الاتحاد موسى فكي هذا القرار، مع الأخذ في الاعتبار ما يدور وسط نخب نافذة ومطلعة على عمل الاتحاد عن وجود شبهات فساد حقيقية تحيط بالمفوضية وآليات عملها وحتى رئيسها الذي جددت له رئاسة المفوضية على الرغم من تراجع ادائه بشكل ملموس وتوقعات كانت شبه محسومة بعدم التجديد له على خلفية سجله الوظيفي المتدني. ويشير عبد الكريم إلى أن «هذه الخطوة من الاتحاد تعد مكافأة لإسرائيل على تدخلها في ملفات عدة، مثل توفير نظام رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بدعم لوجيستي وسياسي مهم في مواجهة ضغوط إقليمية ودولية على خلفية ارتكاب الأخير جرائم حرب مشهودة في إقليم تيغراي، ومن قبله في إقليمي الصومال وأوروميا، كما اعترف أبي أحمد نفسه بشكل غير مباشر أمام البرلمان الإثيوبي في الربع الأول من العام الحالي». ويضيف: «كما تلف فضيحة التجسس على رؤساء أفارقة في نفس توقيت اتخاذ القرار هذه الخطوة باحتمالات كبيرة لدور روانـدي بارز في تمرير القرار بمشورة قانونية من الرئيس بول كاغامي الذي انخرط في العمل المؤسساتي في الاتحاد خلال رئاسته وبعدها». وحول أي جهود مستقبلية لتحرك عربي، خصوصاً في الحضن الأفريقي تجاه إبطال هذا القرار، وإجبار الاتحاد على إجراء تصويت داخل الأعضاء، يقول عبد الكريم إن «الدور المتوقع لدول الاتحاد الرافضة للخطوة يتوقف على جدية مساعيها وعدم المساومة على مكاسب ثنائية، ولا نتوقع العودة عن القرار إلا بالتمكن من حشد مواقف قوية والضغط على قيادات الاتحاد الأفريقي، غير أنه لا يبدو أن هذه الجهود ستحقق غايتها من دون دعم عربي كبير ينتظر الدفع به لحلحلة الأزمة والتراجع عن القرار».

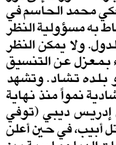

تطور خطير

يقول عضو البرلمان العربي النائب في البرلمان الصومالي منذ عام 2001 محمد طلحة، في حديث مع «العربي الجديد»، ان عضوية اسرائيل بصفة مراقب في الاتحاد الافريقي امر خطير جدا لم تدرك خطورته الجيوسياسية بعد الدول الحريق، خصوصا غير المطّلعة مع اسرائيل، التي لديها استراتيجية بعيدة المدى لكل خطواتها لتنفيذ مصالحها على حساب القضايا الكلية للدول الافريقية، وبما يشكك في نزاهة كل القرارات التي صدرت او تصدر تالياً عن الاتحاد. ثانيها، ان توقيت صدور القرار، وعن المفوضية، يدفع البعض للربط بينه وبين قضية سد النهضة والدور الإسرائيلي في دول حوض النيل وملف المياه في القارة الأفريقية. ثالثها، القدرة الإسرائيلية على اختراق اهم منظومة سياسية في القارة الأفريقية، بعد نجاح سياسة التغلغل والانتشار التي تمت خلال العقود الماضية، وبناء علاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية وعسكرية مع أغلبية دول القارة. ويرى عبد الشافي أن الصمت العربي عن هذا القرار، جاء منطقياً في ظل اتفاقيات التطبيع التي تمت بين معظم الدول العربية والكيان الصهيوني، والتي تنامت خلال العامين 2020 و2021، وشملت بعض الدول العربية الأفريقية مثل السودان والمملكة المغربية، إلى جانب علاقات إسرائيل السابقة مع مصر وموريتانيا، مضيفاً «مع عدم استقرار الأوضاع في ليبيا وتونس والصومال، كان طبيعياً أن ننشد هذه الحالة من الصمت، وهو ما يدفع الكثير من الدول الأفريقية غير العربية إلى عدم الاعتراض او التحفظ، لأنه إذا كانت النظم العربية قد تنازلت عن القضية الفلسطينية، وهي قضيتهم المركزية في صراعهم مع الكيان الصهيوني، فمن باب أولى ألا تهتم النظم الأفريقية بهذه القضية». ويوضح عبد الشافي أن "تمرير القرار عبر أمانة سر الاتحاد، يوفر فرصة للتواصل السياسي بين الدول الرافضة أو المتحفظة، مثل الجزائر وجنوب أفريقيا، لقيادة عمل فاعل مع باقي الدول الأفريقية للتصدي لمثل هذا القرار، وتهديد هذه الدول بتجميد عضويتها في الاتحاد، إذا كانت رافضة بجدية لوجود الكيان الصهيوني في هذه المنظومة، واختراقها، سعياً نحو الهيمنة عليها مستقبلاً».

من جهته، يقول الباحث المصري في معهد الدراسات المستقبلية في بيروت، الدكتور محمد عبد الكريم، في حديث مع «العربي الجديد»، إن لقاء السفير الإسرائيلي في إثيوبيا قبل شهور مع ممثلي نحو 30 دولة أفريقية في الاتحاد كان بمنزلة المحطة النهائية قبيل إعلان رئيس مفوضية الاتحاد موسى فكي هذا القرار، مع الأخذ في الاعتبار ما يدور وسط نخب نافذة ومطلعة على عمل الاتحاد عن وجود شبهات فساد حقيقية تحيط بالمفوضية وآليات عملها وحتى رئيسها الذي جددت له رئاسة المفوضية على الرغم من تراجع ادائه بشكل ملموس وتوقعات كانت شبه محسومة بعدم التجديد له على خلفية سجله الوظيفي المتدني. ويشير عبد الكريم إلى أن «هذه الخطوة من الاتحاد تعد مكافأة لإسرائيل على تدخلها في ملفات عدة، مثل توفير نظام رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بدعم لوجيستي وسياسي مهم في مواجهة ضغوط إقليمية ودولية على خلفية ارتكاب الأخير جرائم حرب مشهودة في إقليم تيغراي، ومن قبله في إقليمي الصومال وأوروميا، كما اعترف أبي أحمد نفسه بشكل غير مباشر أمام البرلمان الإثيوبي في الربع الأول من العام الحالي». ويضيف: «كما تلف فضيحة التجسس على رؤساء أفارقة في نفس توقيت اتخاذ القرار هذه الخطوة باحتمالات كبيرة لدور روانـدي بارز في تمرير القرار بمشورة قانونية من الرئيس بول كاغامي الذي انخرط في العمل المؤسساتي في الاتحاد خلال رئاسته وبعدها». وحول أي جهود مستقبلية لتحرك عربي، خصوصاً في الحضن الأفريقي تجاه إبطال هذا القرار، وإجبار الاتحاد على إجراء تصويت داخل الأعضاء، يقول عبد الكريم إن «الدور المتوقع لدول الاتحاد الرافضة للخطوة يتوقف على جدية مساعيها وعدم المساومة على مكاسب ثنائية، ولا نتوقع العودة عن القرار إلا بالتمكن من حشد مواقف قوية والضغط على قيادات الاتحاد الأفريقي، غير أنه لا يبدو أن هذه الجهود ستحقق غايتها من دون دعم عربي كبير ينتظر الدفع به لحلحلة الأزمة والتراجع عن القرار».

تظاهرة في جوهانسبرغ في مايو الماضي تضامناً مع فلسطين (مبتيبك سيتاري/فرانس برس)

الحدث

تحاول قوى سياسية ونقابية تونسية، على رأسها الاتحاد التونسي للشغل، الوصول إلى خريطة طريق تنقذ البلاد من المأزق الذي تعيش فيه حالياً، جراء الإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد في 25 يوليو الماضي، بينما تواصل الأحداث التأثير على حركة النهضة

ينوي الحاد الشغل تقديم الخريطة إلى سعيّد (ياسين قالدي/الأناضول)

تونس: بحث خريطة الطريق

تغييرات منتظرة داخل حركة النهضة

تواصل ـ **أدم يوسف، بسمة بركات**

تتواصل التحركات الحزبية والنقابية في تونس لتطويق الأزمة التي تسببت فيها قرارات الرئيس قيس سعيّد في 25 يوليو/تموز الماضي، عندما أعلن تعليق عمل البرلمان لمدة 30 يوماً ورفع الحصانة عن أعضائه وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه، وما تلا ذلك من قرارات أخرى، عدّها كثيرون بمثابة انقلاب، على وقع مواصلة الدعوات للعودة إلى المسار الديمقراطي. وعلى رأس هذه التحركات، تلك التي يقوم بها الاتحاد التونسي العام للشغل، والذي يبحث، اليوم الثلاثاء، خريطة الطريق التي سبق أن أعلن بصدد إعدادها لاقتراحها على سعيّد، بينما تبرز التباينات والنقاشات الواسعة داخل حركة النهضة بشأن إدارة الأزمة والتعامل مع الأحداث المستجدة وخيارات الحركة السياسية على مدى السنوات الأخيرة، وهو ما يبدو أنه سيقود إلى تغييرات داخل هياكل «النهضة».

وأكد الأمين العام المساعد لـ«الاتحاد العام التونسي للشغل»، محمد علي البوغديري، أنّ الهيئة الوطنية الإدارية في المنظمة النقابية «ستعقد اليوم الثلاثاء اجتماعاً، وسيكون الوضع السياسي في البلاد وتفاصيل مشروع خريطة الطريق التي يعدها الاتحاد على رأس جدول أعماله». وأفاد البوغديري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، بأن «الاتحاد العام التونسي للشغل سيتحرك في إطار خريطة الطريق التي ينكبّ على إعدادها، وسيتم تقديمها إلى الرئيس قيس سعيد». ولفت إلى أن «الاتحاد لم يبدأ بعد مشاورات رسمية مع الأحزاب في هذا الاتجاه». وكان الأمين العام للاتحاد، نور الدين الطبوبي، التقى أمس الاثنين الأمين العام لحزب «التيار الديمقراطي»، غازي الشواشي، وقياديين من الحزب.

في هذه الأثناء، كانت الأحداث المستجدة تواصل الإلقاء بظلالها على حركة النهضة. وفي السياق، قال المستشار الخاص لرئيس الحركة، سامي الطريقي، إن المكتب التنفيذي لـ«النهضة» قد يشهد تغييرات قريبة. وأوضح الطريقي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «الحركة قد تشهد تغييراً قيادياً، وهناك مؤتمر منتظر قد تتم المسارعة إلى عقده، ويمكن أن يتم الآن التغيير داخل المكتب التنفيذي». وأشار الطريقي إلى أن «حراكاً داخل النهضة يدفع في هذا الاتجاه»، مشدداً على أن «تغيير رئيس الحركة راشد الغنوشي غير مطروح حالياً». وأكد أنّ «النهضة يجب أن تبقى قائمة، والمحافظة على هذا الرصيد يكون باحترام العمل داخلها، وأن يفضي ذلك إلى انتقال سلس يخرج الحركة والبلاد من المزالق».

وكان المجلس الوطني للشباب في حركة النهضة، قد دعا الغنوشي إلى «تكوين قيادة وطنية للإنقاذ، تتضمن كفاءات شبابية، وتكون بداية لمسار التجديد في القيادة التنفيذية داخل الحركة، لإنقاذ المسار السياسي في البلاد». وأكد المجلس، في بيان نشر مساء أول من أمس الأحد، أن هذا «مطلب لجلّ شباب الحركة على اختلاف توجهاتهم». وأكد المجلس أن «الإسراع في إنجاز تقييم موضوعي وواقعي لتجربة الحركة في الحكم، وتحرير الشباب من الخلافات الداخلية، وتلقف رسائل الشعب التونسي، بات أمراً ضرورياً وعاجلاً».

وفي ما يتعلق بتطورات المشهد الحالي وخريطة الطريق التي تبحثها النهضة، قال الطريقي إن «الحركة تتمسك بالحوار أساساً للخروج من الأزمة، وتدعو أولاً إلى تشكيل حكومة تنال ثقة البرلمان، بعد عودته للعمل، من دون أن تكون النهضة طرفاً فيها أو في المشاورات المتعلقة بها»، موضحاً أن «استرجاع عمل البرلمان، ربما يكون بشكل آخر بعد اتفاقات تكون بحوار وطني، ووضع آليات عمل تمكن الدولة من العمل بسلاسة». وأشار إلى أن «الحوار الوطني يمكن أن يقود إلى انتخابات تشريعية مبكرة لإضفاء الشرعية على إعلانات 25 يوليو وللخروج من حالة اللاشرعية».

في غضون ذلك، تتواصل ردود الفعل على قرارات سعيّد، إذ قال القيادي في حزب «التيار الديمقراطي»، النائب سفيان المخلوفي، أول من أمس الأحد، عبر صفحته بموقع «فيسبوك»، إن «المزاج السياسي العام في تونس اليوم يخيّم عليه إما الخوف أو الانتهازية». واعتبر المخلوفي أنه «ما زلنا حتى الآن في زمن تجاوزات عميقة للدستور شكلاً ومضموناً». واعتبر المخلوفي أن «النهضة وحلفاءها من جماعة الكرامة ما زالوا يكابرون ولا يرون ما فعلوه للدفع بالبلاد نحو الكارثة والمستقبل المجهول». وأوضح المخلوفي أن «عدم العودة بسرعة تحت غطاء الشرعية الدستورية هي وضعية تهدد الرئيس نفسه، وتفتح الباب بجدية أمام من لهم حقاً الرغبة في الانقلاب على الديمقراطية والثورة، والوضعية الحالية فتحت الأبواب لإدخال تونس في أتون الصراعات الإقليمية». وشدد المخلوفي على أن «التوقيفات الأخيرة ومذكرات الجلب الصادرة والطرق الغامضة التي تتدخل فيها بعض الفرق الأمنية والاعتماد على المحكمة العسكرية، ليست مطمئنة».

وفي هذا الإطار، اعتصم المحامي التونسي مهدي زقروبة، أمس الإثنين، في مقر المحكمة الابتدائية بالعاصمة تونس، خشية توقيفه على خلفية القضية المعروفة إعلامياً بـ«حادث المطار»، عندما شهد مطار قرطاج الدولي، في مارس/آذار الماضي، شجاراً بين عناصر من أمن المطار ونواب في «ائتلاف الكرامة»، إثر محاولة نواب «الائتلاف» الدفاع عن مسافرة منعت من مغادرة البلاد لدواع أمنية. وقال رئيس كتلة «ائتلاف الكرامة» في البرلمان التونسي، سيف الدين مخلوف، عبر حسابه على فيسبوك، إن «الأستاذ مهدي زقروبة المحامي الحرّ، والمحال معنا أمام قضاء العسكر في ما عرف بحادث المطار، موقفه هو موقفنا جميعاً، لن نعترف بمحاكمات المدنيين أمام المحاكم العسكرية». من جهة أخرى، طالب حزب «الشعب يريد»، (وهو حزب تكون حديثاً ويضم مجموعة من الشباب يزعمون أنهم ساهموا في إيصال قيس سعيد لرئاسة الجمهورية ونفت الرئاسة علاقتها به)، بإقالة مديرة الديوان الرئاسي، نادية عكاشة، ومثولها أمام قاضي التحقيق، بشأن قضية «الظرف المسموم» للرئيس. والتي أقر القضاء فيها بأن الأبحاث متوقفة على مثول مديرة الديوان الرئاسي أمام قاضي التحقيق، إلى جانب قضية ثانية رفعها سفير تونس السابق بالأمم المتحدة، قيس القبطني، ضد عكاشة، بتهمة التشويه الممنهج واستعمال وسائل الدولة للمس من نزاهته، والتي لم تحضر فيها أيضاً مديرة الديوان الرئاسي ولم تمثل أمام القضاء.

> اتحاد الشغل لم يبدأ بعد مشاورات رسمية مع الأحزاب
>
> مجلس شباب «النهضة» يدعو الغنوشي إلى تكوين قيادة للإنقاذ

صحة الغنوشي

أكد رياض الشعيبي المستشار السياسي لرئيس حركة النهضة، رئيس البرلمان راشد الغنوشي، ان الاخير عاد من المستشفى الى منزله، بصحة جيدة، وذلك بعد اقل من 24 ساعة على نقله إلى المستشفى العسكري في العاصمة. وقال الشعيبي ان «الغنوشي في منزله ووضعه الصحي مستقر».

خاص

تفاهمات مصرية ـ روسية حول ليبيا وسد النهضة

تعود الحرارة إلى العلاقات المصرية ـ الروسية، بعد الجفاء الذي ساد خلال الشهر الماضي بفعل دعم موسكو لأديس أبابا عسكرياً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلنت شركة «روساتوم» الروسية، أمس الإثنين، عن إطلاق إنتاج معدات محطة الضبعة للطاقة النووية في مصر، بعد زيارة وفد مصري رفيع المستوى برئاسة وزير الكهرباء محمد شاكر، أول من أمس الأحد. واستهل الوزير جولته بزيارة شركة «جي أس سي تياجماش»، إحدى أكبر شركات بناء الآلات في روسيا. وقال شاكر في تصريحات على هامش الزيارة: «إن ما يجري هو نتيجة العمل الدؤوب المشترك لفرق المشروع من الجانبين الروسي والمصري. ويتم تنفيذ مشروع إنشاء محطة الطاقة النووية المصرية بدعم كامل من القيادة السياسية المصرية»، مضيفاً «أنه لمن دواعي سرورنا أن يظهر الفريق المصري الروسي نتائج جيدة، وأن جميع المهام التي يواجهها في تنفيذ المشروع يتم إنجازها بنجاح». من جهته، قال نائب رئيس شركة «روساتوم» ألكسندر لوكشين: «أود التأكيد على أهمية هذا المشروع لشركة روساتوم وروسيا ككل. لا يمكن تنفيذ مثل هذه المشاريع الضخمة، مثل إنشاء محطة للطاقة النووية، إلا من خلال التفاهم الكامل المتبادل بين فرق العمل. ونحن ممتنون جداً للجانب المصري لأنه تمت بالفعل تهيئة هذا الجو في المنطقة». أما رئيس هيئة الطاقة النووية، مساعد وزير الكهرباء المصري أمجد الوكيل، فكشف عن استعداد الوفد «لرؤية التقنيات الحديثة في مواقع الإنتاج في روسيا، وهذا يعطينا الثقة في أن تعاوننا سيسمح لنا بالوفاء بجميع الالتزامات بموجب العقد، وسيتم تصنيع جميع المعدات وتسليمها في الوقت المحدد». وستتألف أول محطة طاقة نووية في تاريخ مصر من أربع وحدات طاقة بقوة 1200 ميغاوات، وستقوم بتشغيل المفاعلات النووية الروسية المتقدمة «في في إي آر 1200» من الجيل الثالث الذي يلبي أعلى معايير السلامة. وجاءت الزيارة بعدما أنهت اتصالات رفيعة المستوى بين مصر وروسيا تعليق القاهرة المباحثات الخاصة بأعمال محطة الضبعة النووية، بين وزارة الكهرباء المصرية وشركة «روساتوم». وجاء ذلك في أعقاب حالة التوتر التي سيطرت على العلاقات بين الجانبين في أعقاب الموقف الروسي إزاء أزمة سد النهضة الإثيوبي، وانحيازه لموقف أديس أبابا، تحديداً خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت في الشهر الماضي، وتأكيد موسكو على إنهاء ما سمّته «كافة أشكال التهديد من جانب دولتي المصب (السودان، مصر) تجاه إثيوبيا». وحول التطورات الأخيرة، تكشف مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، أنه جرت اتصالات على المستويين الدبلوماسي والاستخباري أخيراً، في أعقاب إرجاء مصر زيارة كانت مقررة في منتصف الشهر الماضي لوزير الكهرباء محمد شاكر إلى موسكو على رأس وفد، للوقوف على مستجدات عملية إنتاج المعدات الخاصة بالمحطة النووية.

وبحسب المصادر، فقد جرت اتصالات من الجانب الروسي، أكد فيها الروس أن الاتفاقية العسكرية مع الجانب الإثيوبي، والتي تم الكشف عنها في أعقاب جلسة مجلس الأمن، ليست في إطار الدفع المشترك. وشدّدوا على أنها لا تتعارض مع المصالح المصرية، وليست موجّهة ضد القاهرة، بل تأتي في إطار تدعيم الوجود الروسي في شرق القارة الأفريقية. وكان الروس يردّون على إرجاء مصر زيارة وزير الكهرباء إلى موسكو. وجاء الإعلان عن الاتفاقية العسكرية مع إثيوبيا ببيان لوزارة الدفاع الإثيوبية، في 12 يوليو/ تموز الماضي، جاء فيه أنه تمّ توقيع «العديد من الاتفاقيات» للتعاون العسكري مع روسيا، في ختام الاجتماع المشترك الـ11 للتعاون التقني العسكري الإثيوبي الروسي. وإضافة لإثيوبيا، فقد أعلنت السلطات السودانية مراجعة اتفاقية خاصة بإقامة مركز للإمداد البحري الروسي على أراضيها، إذ نشر موقع الحكومة الروسية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وثيقة اتفاق أولية مع السودان لإنشاء قاعدة بحرية في البحر الأحمر لتزويد أسطولها بالوقود. ونصّت الوثيقة الأولية على إنشاء «مركز دعم لوجستي» في السودان، يمكن من خلاله تأمين «صيانة وعمليات تزويد بالوقود واستراحة أفراد طواقم» البحرية الروسية. ويمكن أن تستقبل هذه القاعدة 300 عسكري وموظف مدني كحدّ أقصى، وكذلك أربع سفن، بما في ذلك مركبات تعمل بالطاقة النووية. وكان مقرراً إنشاء القاعدة في الضاحية الشمالية لمدينة بورتسودان. وعلى صعيد أزمة سد النهضة، أكد الجانب الروسي خلال الاتصالات التي جرت أن موسكو لا تدعم طرفاً على حساب آخر، وأن ما يعنيها هو رفض العمل العسكري، لمنع انزلاق تلك المنطقة إلى مستنقع دموي يصعب معه على أي قوى كبرى تأمين مصالحها. ووضع الروس في الحسبان «الدور الذي تؤديه إثيوبيا في الحفاظ على استقرار منطقة القرن الأفريقي».

> تطمينات روسية لمصر بشأن الاتفاقية العسكرية مع إثيوبيا

تابع شاكر (يمين) كل مراحل تطوّر ملف الضبعة (فرانس برس)

تقرير

«قسد» والتحالف الدولي

شراكة مستمرة حتى هزيمة «داعش»

يواصل التحالف الدولي التأكيد على مواصلة شراكته مع قوات سورية الديمقراطية (قسد)، التي كانت بمثابة ذراعه ضد تنظيم «داعش»، وهو ما تجلى في الاجتماع السنوي لمجالس «قسد»

أمين العاصي

جدد التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» التزامه بدعم «قوات سورية الديمقراطية» والمعروفة اختصاراً بـ«قسد»، والتي خاضت على مدى سنوات حرباً بدعم من هذا التحالف ضد التنظيم حتى طردته من شمال شرقي سورية، ما جعل منها لاعباً عسكرياً وسياسياً بارزاً في المشهد السوري. لكن هذه القوات لم تتوقف عند حدود القتال ضد «داعش»، إذ كبرت مطامعها وكرست سلطاتها على مناحي الحياة كافة في مناطق نفوذها، وليس الاجتماع السنوي لمجالس «قسد»، الذي عقد أول من أمس الأحد، بمشاركة التحالف الدولي، إلا دليلاً على مدى سعي هذه القوات لتكريس وجودها كلاعب لا يمكن تخطيه في أي معادلة لحل الأزمة السورية.

وعُقد الاجتماع في مدينة الحسكة، بمشاركة قادة القوات والمجالس العسكرية في «قسد»، ووفد من التحالف الدولي، ومسؤولي «الإدارة الذاتية»، وبحث «التطورات الميدانية والعسكرية والسياسية التي تشهدها سورية والمنطقة، وعمليات مكافحة الإرهاب وسبل ترسيخ الأمن والاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي في شمال وشرق سورية»، وفق ما ذكر البيان الختامي للاجتماع. وأضاف البيان «كما بحث المجتمعون وضع المناطق المحتلة من قبل تركيا والمواقف العدائية التي يتخذها النظام تجاه شمال شرق سورية». ودعا المجتمعون النظام إلى «ضرورة المساهمة في إيجاد حل دائم للأزمة السورية والتفاوض مع الإدارة الذاتية بخصوصية قوات سورية الديمقراطية».

ويواصل التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» التعويل على «قسد»، إذ أكد قائد قوات هذا التحالف، الجنرال بول تي كالفيرت، في كلمة له خلال مشاركته في الاجتماع، أول من أمس الأحد، أنّ «الشراكة بين التحالف وقسد مستمرة، من أجل القضاء على داعش». وأضاف أنّ «داعش انتهى جغرافياً، ولكن الشراكة مع قسد مستمرة حتى هزيمة التنظيم نهائياً». واعتبر قائد التحالف الدولي في كلمته، أن «هناك ثلاثة أنواع من النجاحات التي حققها التحالف مع قسد، وهي: حماية مخيمات النازحين والسجون حيث يحتجز عناصر تنظيم داعش، ورفع الوعي الدولي بشأن المشاكل التي يواجهها الناس في شمال شرق سورية، بالإضافة إلى تمكين قسد للاستمرار في مكافحة داعش».

من جانبها، أكدت «قسد» في البيان الختامي لاجتماع مجالسها، أنّ «تنظيم داعش لا يزال يتصدر قائمة المخاطر التي تهدد سكان شمال شرقي سورية والعالم الحر»، مؤكدة أنها «مستمرة في استئصال خلايا التنظيم بالتعاون مع التحالف الدولي».

بدوره، أوضح رياض دران، الرئيس المشترك لمجلس سورية الديمقراطية (مسد)، وهو الجناح السياسي لـ«قسد»، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ هذه القوات «تقيم مؤتمراً سنوياً تجدد فيه السياسات، وتقرأ كل ما جرى من أحداث في عام سبق». وأكد أنّ «قسد تواصل عملها في ملاحقة خلايا تنظيم داعش، التي زاد عددها في الآونة الأخيرة»، مشيراً إلى أنّ «الحرب لا تزال مستمرة من قبل أطراف تابعة للجانب التركي وللنظام السوري». وتابع «هذه الأمور تحتاج دائماً إلى رسم سياسات جديدة لمواجهتها». وبيّن أنّ «قسد تقوم برسم سياسة أخرى، من أجل أن تكون بمميزات جديدة مختلفة، من خلال التعلّم من الدروس العسكرية»، مضيفاً: «نحن راضون عن نتائج الاجتماع، ولدينا أمل بمزيد من التقدم والتطوير، لتكون قوات قسد رائدة ومنظمة».

وكان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة قد أعلن في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2015، عن تأسيس «قوات سورية الديمقراطية» من اتحاد مجموعة من الفصائل العربية والكردية والتركمانية والأشورية في شمال شرقي سورية، لمواجهة تنظيم داعش الذي كرّس في ذاك العام في ذروة قوته. وأسندت رئاسة «مجلس سورية الديمقراطية» إلى المعارض السوري هيثم مناع، والذي سرعان ما أعلن في بداية عام 2016 انسحابه من هذا التحالف، بسبب إعلان الأكراد عن نظام فدرالي في مناطق سيطرتهم بشمال سورية، في خطوة رفضها النظام والمعارضة على حد سواء. ويهيمن الأكراد على «قسد» من خلال وحدات حماية الشعب التي تعد النواة الصلبة لهذه القوات منذ تأسيسها. وتسيطر «قوات سورية الديمقراطية» على نحو ثلث مساحة سورية، حيث تقع أغلب مساحتي محافظتي الرقة والحسكة تحت سيطرتها، إضافة إلى نصف محافظة دير الزور، وجانب كبير من ريف حلب الشمالي الشرقي، شرقي نهر الفرات، مع مدينتي منبج وتل رفعت وبعض ريفهما، غربي النهر. وتعد المنطقة التي تسيطر عليها «قسد» والتي يشكل العرب غالبية سكانها، الأكثر غنى بالثروات، بل ينظر إليها على أنها سورية المفيدة. وتقع أهم وأكبر حقول النفط والغاز تحت سيطرة «قسد»، ولعل أبرزها حقول الرميلان في محافظة الحسكة وحقلا العمر والكونيكو في ريف دير الزور.

وتتبع لقوات «قسد» العديد من المجالس العسكرية، وهي: مجلس الرقة العسكري، ومجلس منبج العسكري، ومجلس دير الزور العسكري. وكان قائد «قسد» مظلوم عبدي قد كشف في حديث صحافي، أواخر عام 2019، أنّ عدد هذه القوات هو 80 ألفاً، إضافة إلى 30 ألفاً من قوات الأمن الداخلي.

وبحسب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، فإنّ 10 آلاف من مقاتلي تنظيم «داعش» ما زالوا رهن الاحتجاز في معسكرات تديرها «قسد»، واصفاً هذا الوضع في تصريحات له في 28 يونيو/ حزيران الماضي، بأنه «غير مقبول».

وواجهت «قسد» أكثر من تحد كان من الممكن أن يطيح بها؛ أبرزها في مطلع عام 2018 عندما هاجم الجيش التركي وفصائل المعارضة المرتبطة به منطقة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، فاضطرت هذه القوات للانسحاب بعد مقاومة قصيرة. كما برز تحد ثان في أواخر عام 2019، حين هاجمت فصائل المعارضة بدعم تركي منطقة شرقي نهر الفرات، وانتزعت السيطرة على شريط حدودي بطول 100 كيلومتر وبعمق نحو 33 كيلومتراً. فوجدت هذه القوات نفسها مضطرة إلى توقيع اتفاق عسكري مع الجانب الروسي سمح لموسكو بنشر قوات لها وللنظام السوري في مناطق عدة شرقي الفرات، وهو ما جعل من الروس لاعباً في هذه المنطقة الأهم في سورية.

في السياق، قال الناطق باسم «لواء أحرار الشمال» في قوات «قسد» محمود حبيب، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «مشروع قسد يتلخص بأن تكون سورية دولة ديمقراطية لامركزية، تحقق المساواة بين كل أبنائها، وأن تكون المؤسسة العسكرية في خدمة الشعب ولحمايته».

> كالفيرت: ثلاثة أنواع من النجاحات حققها التحالف مع قسد
>
> مشروع قسد يتلخّص بأن تكون سورية دولة ديمقراطية لامركزية

شرق غرب

النيجر: جهاديون يقتلون 15 عسكريا

هاجم متمردون جهاديون في النيجر مهمة إمدادات عسكرية في جنوب غربي البلاد، ما أسفر عن مقتل 15 جندياً على الأقل وإصابة سبعة آخرين، حسبما ذكرت وزارة الدفاع. ولا يزال ستة جنود آخرين على الأقل في عداد المفقودين، بعد الهجوم الذي وقع السبت في منطقة تورودي بمنطقة تيلابيري، حيث كانت قوات الدفاع والأمن تنقل الإمدادات إلى بوني.

(أسوشييتد برس)

نيكول باشينيان رئيسا لوزراء أرمينيا رسمياً

عُيّن نيكول باشينيان رسمياً رئيساً للوزراء في أرمينيا بعدما فاز حزبه في الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في يونيو/ حزيران الماضي. واجتمع البرلمان المنتخب للمرة الأولى أمس الإثنين، ورشح حزب «العقد المدني»، الحاصل على الأغلبية، باشينيان ليصبح رئيساً للوزراء، باعتباره أحد أعضائه. ووقع الرئيس الأرميني أرمين سركيسيان قراراً بتعيينه.

(أسوشييتد برس)

العراق: «التيار الصدري» يلمّح لتأجيل الانتخابات

جدد الجناح السياسي لـ«التيار الصدري» بزعامة رجل الدين العراقي مقتدى الصدر، أمس الاثنين، تمسكه بخيار مقاطعة الانتخابات. وأوضح عضو البرلمان عن تحالف «سائرون»، التابع لـ«التيار الصدري»، النائب رامي السكيني، في إيجاز قدمه للصحافيين ببغداد، أن البديل في حال لم تجرِ الانتخابات هو بقاء الحكومة الحالية حتى إبريل/ نيسان، أو يوليو/ تموز من العام المقبل. وأشار إلى أن الغرض من التأجيل هو إجراء انتخابات يمكن أن تعبر عن رأي الناخبين.

(العربي الجديد)

«طالبان» تنقل المعركة إلى المدن والمطارات

حرب أفغانستان خارج السيطرة

تعمل حركة «طالبان» على استهداف المطارات لوضع حدّ لسلاح الجو الحكومي في قصف تقدمها الميداني صوب المدن الكبرى في أفغانستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بدأت العمليات العسكرية في أفغانستان تخرج عن السيطرة في ظلّ واقع ميداني لا يشي بقرب انتهاء المعارك بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» بل تطورها إلى حرب المطارات، فضلاً عن تأثر دول الجوار بمجريات الحرب، خصوصاً في مقاطعة شمال وزيرستان الباكستانية الحدودية مع أفغانستان، التي سقط فيها قتلى أول من أمس الأحد. ومع محاولتها التصدّي لـ«طالبان»، عزت السلطات في كابول غموض مستقبل البلاد إلى الأميركيين. وهو ما دفع الرئيس الأفغاني أشرف غني، إلى القول أمس الإثنين، إن قرار واشنطن «المفاجئ» سحب قواتها هو الذي تسبب بتدهور الوضع الأمني في بلاده. وأضاف متوجهاً إلى البرلمان أن «سبب الوضع الذي نحن فيه حالياً هو أن القرار اتُّخذ بشكل مفاجئ»، مشيراً إلى أنه حذّر الأميركيين من أن الانسحاب سيحمل «عواقب». وسبق للرئيس الأفغاني أن تحدث في اجتماع مع القبائل، أول من أمس، معتبراً أنه «من أجل التوصل إلى حل مع طالبان، لا بد من تغيير موازين القوة والوضع في الميدان، لأن الحركة سيطرت على المديريات، وهو ما دفعها إلى اعتبار نفسها مسيطرة على الوضع. بالتالي لا إرادة لديها لعملية السلام مع الحكومة». وطلب غني من زعماء القبائل التوسط بين الحكومة و«طالبان».

في غضون ذلك، تصبّ الولايات المتحدة اهتمامها على الأفغان المتعاونين معها. في السياق، قال مسؤول بالإدارة الأميركية ومصدران مطلعان، مساء أول من أمس الأحد، إن الإدارة ستطلق برنامجاً جديداً لإعادة توطين بعض الأفغان بصفة لاجئين في الولايات المتحدة. ومع تعرّض مناطق مجاورة لأفغانستان لنيران المعارك، مثل وزيرستان في باكستان، بدأت قوات من روسيا وأوزبكستان تدريبات عسكرية مشتركة أمس، قرب الحدود الأفغانية وسط مخاوف في كلا البلدين من تدهور الوضع الأمني في أفغانستان والذي قد تمتد تداعياته إلى آسيا الوسطى. وذكرت روسيا أن 1500 جندي روسي وأوزبكي سيشاركون في التدريبات التي تستمر خمسة أيام والتي بدأت في موقع ترمذ العسكري في أوزبكستان، حسبما أفادت وكالة «تاس» الروسية للأنباء. وفي إشارة إلى مدى قلق موسكو بشأن التهديد المحتمل من أفغانستان، نقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية، أمس، عن وزارة الدفاع قولها إن روسيا ستُرسل 800 جندي إضافي للمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة مع أوزبكستان وطاجيكستان مقررة بين 5 أغسطس/آب الحالي و10 منه، وستستخدم ضُعفَي العتاد الذي كان مقرراً.

بدوره، واصل سلاح الجو الأفغاني قصفه العنيف لمواقع «طالبان» في مختلف الأقاليم، تحديداً في مدينتي هرات ولشكر كاه. وحول الغارات، يكشف مصدر قبلي لـ«العربي الجديد»، أن الطائرات الحربية الأفغانية كثّفت قصفها على مواقع الحركة في ضواحي مدينة هرات وفي مديرية إنجيل الواقعة بجوار المدينة، التي تُعدّ البوابة الرئيسية للدخول إليها، مؤكداً أن القصف كبّد «طالبان» خسائر كبيرة، وعرقل تقدم مسلحيها. وبعد اشتداد المعارك داخل مدينة قندهار وسيطرة «طالبان» على مناطق فيها، تبنّت الحركة مسؤولية استهداف مطار قندهار الدولي المعروف باسم «مطار أحمد شاه أبدالي» بثلاثة صواريخ، مساء السبت الأحد، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالمطار وتوقف الرحلات من وإليه. وأفادت الحكومة المحلية أن الصواريخ سقطت داخل المطار، ما أدى إلى توقف الرحلات المدنية إليه.

وتعليقاً على قصف المطار، يقول المحلل الأمني الجنرال المتقاعد عتيق الله أمر خيل لـ«العربي الجديد» إن استهداف «طالبان» للمطارات، تحديداً في قندهار وهرات اللتين تعتبران من مواقع الحرب الساخنة هو تكتيك خطير، لأننا نعرف أن نقطة القوة لدى الحكومة والقوات الحكومية تتمثل بسلاح الجو، بعد تراجع القوات البريّة أمام الحركة. ويرى أن استهداف المطارات يعني أن «طالبان» تسعى لإرباك القوة الجوية إلى حد ما، ولا شك أن مطار قندهار ومطار شندند مهمان جداً في هذا الصدد. ويؤكد أمر خيل أن توجه «طالبان» نحو المدن ونقل الحرب من المديريات إليها، ظاهرة خطيرة، وتعني أن أياماً صعبة تنتظر الأفغان، وأن المدن الأفغانية تواجه مرة أخرى خطر ما حدث في تسعينات القرن الماضي، أي سيطرة الحركة على كامل البلاد، باستثناء المناطق الشمالية الموالية لأحمد شاه مسعود، الذي قُتل في 9 سبتمبر/أيلول 2001. ويلفت إلى أن دخول الحرب إلى المدن يعني أن المصالحة الأفغانية بدأت تلفظ أنفاسها الأخيرة وأن التوافق بين «طالبان» وأميركا سقط في هذه النقطة، لأن الحركة تعهّدت لواشنطن بعدم دخول المدن. ويشير إلى أن التقدم الميداني يمنح «طالبان» الجرأة الكافية لعدم الجلوس على طاولة الحوار مع الحكومة، في ظلّ اعتقادها بإمكانية سيطرتها بالسلاح على البلاد.

ميدانياً، وبعد سيطرتها على نحو نصف مديريات أفغانستان (180 مديرية من أصل 388)، توجهت حركة «طالبان» صوب عواصم الولايات خلال اليومين الماضيين. وعلى الرغم من المعارك العنيفة، وادّعاء الحركة سيطرتها على بعض المناطق داخل مدينتي هرات ولشكر كاه، إلا أن الواقع على الأرض يشير إلى أن الحركة لم تتقدم كثيراً. وتؤكد الحكومة ومصادر قبلية أن القوات الأفغانية تصدت لعمليات «طالبان» في أربع مدن كبيرة هي: مدينة هرات المجاورة لإيران، ومدينة قندهار المجاورة لباكستان، ومدينة لشكر كاه مركز إقليم هلمند، ومدينة تلقان مركز إقليم تخار في شمال البلاد.

وحول هذه التطورات، أفاد المتحدث بإسم القوات المسلحة الأفغانية أجمل عمر شينواري، في مؤتمر صحافي في كابول أمس، بأن القوات الأفغانية لم تتصدَّ فقط لهجمات «طالبان»، تحديداً في هرات ولشكر كاه، بل كبّدتها خسائر كبيرة في الأرواح. وأكد أن القوات الخاصة وصلت إلى المدينتين. ويشرف على العمليات في المدينتين، نائب وزير الداخلية الأفغانية عبد الرحمن رحمني، في ظلّ اصطفاف القائد الجهادي السابق الجنرال إسماعيل خان، حاكم إقليم هرات سابقاً، إلى جانب القوات الحكومية. وتُعتبر مشاركة خان أهم عقبة في وجه تقدم «طالبان» داخل مدينة هرات.

من جهتها، ادّعت الحركة أن وصول القوات الخاصة والدعم القبلي للقوات المسلحة الأفغانية لم يغيّر في الأحداث الميدانية كثيراً، وأن مسلحيها سيطروا على مناطق داخل مدينتي هرات ولشكر كاه. وهو ما أكده المتحدث بإسم الحركة ذبيح الله مجاهد في تغريدة له على «تويتر»، مشيراً إلى أن مسلحي الحركة سيطروا على ضواحي مدينة هرات، ويستعدون لاختراق وسط المدينة. وأعلن أيضاً سيطرة «طالبان» على مواقع عسكرية في مدينة لشكر كاه، ومنها موقع لواء للجيش في منطقة شنه، والناحية الرقم سبعة في المدينة. وندّد مجاهد بما وصفه بـ«القصف العشوائي للطائرات الأفغانية»، معتبراً أنها «أدت إلى مقتل وإصابة العديد من المواطنين».

ومع تصاعد عمليات القتال، ارتفعت الخسائر البشرية بين المدنيين. وتكشف لجنة حقوق الإنسان أنه منذ مطلع العام الحالي وحتى نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي، قُتل 1677 شخصاً وأُصيب 5321، وأن الحياة باتت صعبة في المدن الخاضعة لسيطرة «طالبان»، خصوصاً قندهار وهرات ولشكر كاه. وتشير إلى أن آلاف الأسر تركت منازلها وبدأت تسكن في المساجد والأماكن العامة. وحيال هذه الصعوبات، يقول سمير الله، أحد سكان مدينة قندهار، لـ«العربي الجديد» إنه بعد سيطرة «طالبان» على إحدى ضواحي المدينة زرع عناصرها الألغام بكثافة على الطرقات وطلبوا من السكان عدم التحرك. وبالتالي اضطر السكان إلى مغادرة المنطقة. ووفق إدارة اللاجئين المحلية في قندهار، فقد نزحت 24 ألف عائلة خلال أسبوع واحد من المدينة.

تحاول القوات الأفغانية صدّ الحركة على مداخل المدن (الأناضول)

> حمّل غني واشنطن مسؤولية التدهور الأمني بسبب الانسحاب